

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



الجلسة العامة ١

الثلاثاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس المؤقت: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

والآن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام دقيقة  
صمت للصلاة أو التأمل.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو  
التأمل.

افتتاح رئيس وفد البرتغال للدورة

البند ١٢١ من جدول الأعمال المؤقت

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعلن

افتتاح الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة.

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نضقات الأمم المتحدة  
(A/51/366)

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل  
تناول البند التالي من جدول أعمالنا، أود، وفقا  
للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة  
إلى الوثيقة A/51/366، التي عممت في قاعة الجمعية  
العامة عصر اليوم. وهي تتضمن رسالة موجهة إلى  
من الأمين العام يبلغ فيها الجمعية العامة بأن هناك  
تسع دول أعضاء متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية  
في الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن

أدعو الممثلين إلى التزام الصمت دقيقة للصلاة أو  
التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي، أقترح أن  
نحتفل أيضا، ونحن نفعل ذلك، في هذا الثلاثاء  
الثالث من شهر أيلول/سبتمبر، باليوم الدولي  
للسلم الذي أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٦  
المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ تكريسه  
للاحتفال بالمثل العليا للسلم ولتعزيزها  
في صفوف جميع الأمم والشعوب وفيما بينها على  
حد سواء.

وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب المادة ١٩ من  
الميثاق،

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واسمحوا لي أن أذكر بأنه وفقا للفقرة ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٣ ينبغي أن ينتخب رئيس الجمعية العامة في الدورة الحادية والخمسين من إحدى الدول الآسيوية.

وفي هذا الصدد، أبلغني رئيس مجموعة الدول الآسيوية بأن المجموعة أيدت ترشيح سعادة السيد غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، لرئاسة الجمعية العامة.

ومراعاة لأحكام الفقرة ١٦ من المرفق السادس للنظام الداخلي، أعلن بالتالي انتخاب سعادة السيد غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين بالتزكية.

أتقدم بأحر التهاني لسعادة السيد غزالي اسماعيل، وأدعوه الآن إلى تولي الرئاسة.

أرجو من رئيس المراسم اصطحاب الرئيس إلى المنصة.

تولى السيد غزالي اسماعيل الرئاسة.

**خطاب السيد غزالي اسماعيل، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين**

**الرئيس:** (تكلم بالماليزية: الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إنني مقدر وممتن حقا للثقة التي أولاني إياها أعضاء الوفود بمنحي ولاية رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى سعادة السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخمسين التي اختتمت مؤخرا، على إدارته الدورة الخمسين بطريقة فعالة ومهنية تماما.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا جدا بجميع أعضاء الوفود إلى الدورة العادية الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، التي تستهل أعمالها في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وتستمر حتى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ويحدوني أمل صادق في أن تسير أعمال الدورة الحادية والخمسين هذه في جو مناسب يتسم بالاحترام المتبادل والتعاون. وإنني على ثقة أنه بالعمل الجاد والتفاني والالتزام ستكافأ جهودنا بنتائج تستفيد منها البشرية جميعها.

"لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنها". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومات؟

تقرر ذلك.

**البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

**وثائق تفويض الممثلين في دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين**

**(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض**

**الرئيس المؤقت** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعين الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء.

وبناء على ذلك، يقترح بأن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة الحادية والخمسين من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي وباراغواي والجمهورية الدومينيكية وسيراليون والصين وغابون والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عينت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

**البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت**

**انتخاب رئيس الجمعية العامة**

**الرئيس المؤقت** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أدعو الآن أعضاء الجمعية العامة إلى الشروع في انتخاب رئيس الجمعية العامة للدورة الحادية والخمسين.

منظمة أزمة مالية تهدد بشلها. ويرى أن فعالية المنظمة معاقبة بفعل ادعاء سوء الإدارة وانعدام الكفاءة ووجود إطار مؤسسي غير قادر على العمل. وصيحات الإصلاح لا تنطلق من الدول الأعضاء فحسب، ولكنها تصدر بنفس القوة عن الرأي العالمي خارج المنظمة. والأمم المتحدة لا يتعين عليها مواجهة مشاكل متعلقة بالمنظومة فحسب، ولكنها تواجه مصاعب أكبر عندما يتعرض دورها وقدراتها للتمحيص على ضوء أحداث عالمية وتوجهات آخذة في النشوء.

وإذ أتولى الرئاسة، من اللازم أن أستفيد من خبرتي بوصفي ممثلاً دائماً لماليزيا على مدى السنوات الثماني الأخيرة. وأمل أن تفيديني فائدة جمة فتمكيني من فهم بيئة منظومة الأمم المتحدة، وأن يكون لي أصدقاء وزملاء يشاطرونني المقصد المشترك داخل النظام الحكومي الدولي والأمانة العامة والمجتمع المدني في الخارج. إنني بحاجة إلى مساعدتهم وأناشدهم أن يساعدوني في كل ما يتوجب عليّ فعله بوصفي رئيساً.

وكما حدث في الماضي، لدينا جدول عمل مؤقت لهذه الدورة يضم ١٦٣ بنداً حتى الآن، تتراوح من البنود التي تتناول السلام والأمن إلى البنود التي تتناول التنمية - بما فيها المساعدة الإنمائية - كما تشمل، في جملة أمور، حقوق الإنسان والمرأة والشباب والمخدرات. وفي تناول هذه البنود الهامة، أمل أن يتم التخلي عن متلازمة "سير العمل كالمعتاد". إن ما نفعله في هذه الجمعية، بتكلفة كبيرة، يتعرض للتدقيق الناقد في الخارج. ومن الواضح أن ما تتمخض عنه مداولاتنا يجب أن يكون مهماً وأن يحدث أثراً ملموساً. فمفهومنا للمقصد وأساليب عملنا موضع تساؤل. وحالات التأخير الطويل وفترات تناول الغداء الطويلة التي تؤدي إلى مزيد من التأخير بتكلفة كبيرة قد ولّيت زمنها، كما أمل أن يكون قد ولّيت أيضاً عذاب الاستماع إلى خطب طويلة وغير مركزة في اللجان.

وفي الدورة الحادية والخمسين هذه، ستشارك الجمعية العامة في انتخاب الأمين العام. وأنا واثق من أن الجمعية، التي تمثل العدد الأكبر من مجموع الأعضاء، بالتعاون مع مجلس الأمن، ستلعب دوراً بناءً وستحدد، بحكمة ونزاهة، مسار عمل يحمي ويعزز سمعة مؤسسة الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد أخطئتم تواضعي بهذه المناسبة وبالشرف العظيم الذي خلعتموه على بلدي، ماليزيا. فتولي رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين يعكس اعتراف الجمعية بمشاركة ماليزيا وإسهامها في الشؤون المتعددة الأطراف، لا سيما في الأمم المتحدة. وقد برزت مشاركة ماليزيا بشكل خاص بقيادة رئيس الوزراء السيد مهاذير محمد.

لقد ألقيت خطاب كثيرة في هذه الجمعية تمتدح أغراض ومبادئ الميثاق وتناشد الدول الأعضاء الالتزام بها. ولكن، على الرغم من الخطى الواسعة في مجال تصفية الاستعمار والقضاء على الفصل العنصري، فإن هذه الأغراض والمبادئ، تبقى حتى اليوم إلى حد كبير، دون تحقيق. ويعاني العالم من مظاهر إجحاف متعددة لا تزال تطيل أمد البؤس البشري وترسخ الحرمان. ويتعين على عالم لا يخلو بعد من الأسلحة النووية أن يكافح عودة ظهور العداء على أساس عرقي وديني، مقترنا بالفقر وتدهور البيئة، مما يرفع من الشعور بانعدام الأمن على صعيد عالمي إلى مستويات متفجرة.

إن ترابط عالمنا مقبول لدينا، ولكن هذه الجمعية لا تزال شاهداً على ظلم فادح في العديد من جوانب الحياة الإنسانية. وفي عصر الاكتشافات العلمية المذهلة هذا، حيث تمكنا معرفتنا ووسائلنا من البحث عن مصير مشترك على أساس المصالح المشتركة، يخفق المجتمع الدولي في تصميمه على التغلب على هذه المشاكل العالمية.

وبوصفنا ممثلين لـ ١٨٥ دولة عضواً، يتعين علينا أن ننظر في الأسباب التي لا تزال تؤدي إلى إخفاقنا في التغلب على الحدود الضيقة لمصالحنا الوطنية، وإهمال تنفيذ وعودنا بعالم أفضل. قد تكون توقعات المجتمع الدولي هذه غير واقعية إلى حد كبير، وقد تبلغ مثل الميثاق حداً من النبل يتعذر معه تحقيقها.

تبدأ الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الحادية والخمسين دون احتفال، ولكن وسط انتقاد لعجز الأمم المتحدة عن التصدي على نحو كاف للالتزامات الدولية. وتواجه الأمم المتحدة بوصفها

والمنظمات غير الحكومية وكلاء لتعددية الأطراف على مستوى القاعدة، حيث تضرب غالباً قوى التغيير بجذورها. يجب أن نستفيد من حكمتها ومن مساهمتها. ومشاركتها لا تؤدي إلى إضعاف العملية الحكومية الدولية. على النقيض من ذلك، فإنها ستعززها.

ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقرر ما إذا كانت للتعاون المتعدد الأطراف قيمة. فإذا قررت ذلك، كان علينا أن نحدد الطرق والوسائل الكفيلة بتعيين شكله والعملية التي يحقق بها. والأمر الجوهري هنا هو ما إذا كانت الأمم المتحدة هي المؤسسة المناسبة. وهذا بدوره يتعلق بطبيعة مجتمعاتنا ونظام قيمها وإسقاطاتها في المستقبل. ويجب علينا أن نسأل: هل تضاعفت مثل العدالة والتعاطف الاجتماعيين إلى حد لم تعد المصلحة الذاتية الوطنية تتطلب منا عنده أن نتعامل مع احتياجات الآخرين؟ هل يمكن للدول الأعضاء أن تحرر نفسها من الانشغال بالتهديدات والبؤس في العالم في سياق المصلحة الذاتية؟ إننا إذ ننظر حولنا يتضح لنا أن سلسلة من التهديدات غير العسكرية للأمن الإنساني لا تزال تواجهنا. فالمشاكل العالمية كالتدهور البيئي والتلوث، وانتشار الأمراض المعدية، والاتجار الدولي في المخدرات والجريمة المنظمة، والتنقل الواسع النطاق للناس، وأزمة الاستدامة البيئية والاجتماعية، كلها تتطلب حلولاً عالمية. وهذه الظواهر والقوى التي تدفعها تتعدى الحدود الوطنية، وتضر بسكان بأكملهم، ولا يمكن تخفيفها بالوسائل العسكرية، وهي تتطلب التعاون الدولي لحلها.

والروابط الوثيقة بين السلام والتنمية والأمن الإنساني يجسدها ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وإضفاء الطابع العالمي على التجارة وحركة رأس المال والأسواق في مختلف أنحاء العالم لم يزيلا التباين المتزايد في الثراء بين الفقراء والأغنياء. فهذه الهوة تزداد اتساعاً بين الدول وداخلها كذلك.

ويتعين على الأمم المتحدة أن ترسخ أقدامها بطريقة أكثر جسارة من خلال دورها في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للناس. وهذا أيضاً دور صعب للغاية ونتائج ضئيلة. فالحكومات الوطنية تفقد قدرتها السياسية على المناورة بسبب الضغوط والمطالب الاقتصادية المتزايدة التي يمكن أن تحولها إلى وكلاء للسوق العالمية وأن تقلل من استقلال الدول ودورها العالمي الفعال. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور

كما أن الدورة الاستثنائية المكرسة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ستكون حدثاً هاماً أيضاً لدورة الجمعية العامة الحادية والخمسين. وبالنسبة لهذه المناسبة، لا يكفي أن ننظر نظرة ناقدة للقرارات التي اتخذت في ريو دي جانيرو. فعلى الأمم المتحدة تقع مسؤولية خاصة عن تطبيق التنمية المستدامة. وينبغي للقرارات المنبثقة عن هذا الاستعراض أن تبرهن على قدرة الأمم المتحدة على التنفيذ، وستكون الوفود مقصورة في واجبها إذا نظر إلى توافق الآراء الذي توصلنا إليه على أنه خال من المغزى والمضمون. وإذا كانت الأمم المتحدة عاجزة عن أن تكون العامل المؤثر الرئيسي في مجال موارد التنمية، فيجب أن تكون على الأقل الحفاز الرئيسي على التنمية وأن تكون قادرة على التأثير بقوة على التنسيق على المستوى الكلي مع الهيئات الأخرى التي لديها إمكانيات كبرى للوصول إلى الموارد، ولكنها أنشئت بطريقة تتسم بقدر أقل من الديمقراطية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، ينبغي للجمعية العامة أن تستفيد من التطورات الأخيرة المتصلة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وعلى ضوء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب وأهمية فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية الأسلحة النووية، أصبح نزع السلاح النووي يحتل الآن مركز الصدارة في مناقشات الجمعية العامة، مع توقع التوصل إلى نتائج لا بد أن تفيده تطلعات البشرية.

والبنود المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، بما فيها قضايا من قبيل حقوق الإنسان والمرأة والطفل والمعوقين والمشردين، قضايا لها نفس الأهمية. ولا تقل عنها أهمية الحالة في الشرق الأوسط والتطورات الجارية في البوسنة والهرسك وفي أجزاء أخرى عديدة من العالم، سواء أكانت في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية، التي تستحق أن تحظى باهتمامنا. كما أن أفريقيا وأقل البلدان نمواً تستحق اهتماماً خاصاً منا أيضاً.

وأثناء دورة الجمعية العامة الحادية والخمسين، أطلع إلى تيسير مشاركة أكبر لأعضاء المجتمع المدني في أعمالنا، بانين على نجاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

اليقظة لكي ننقل من التنازل إلى أدنى القيم في صالح ترجيح كفة أفضل الخيارات التي تحمي القيم العالمية.

حيوي في تحديد الموارد للبلدان النامية الفقيرة وفي تقويم الأثر الاجتماعي للنظام الاقتصادي العالمي من خلال ضمان التنسيق العام للسياسات بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وينبغي للأمم المتحدة أن ترصد أنشطة الشركات عبر الوطنية التي تملك نفوذا ضخما.

والعملية الحكومية الدولية، كما تمارس في الأمم المتحدة، تواجه مشكلة التوفيق بين الدوافع المتناقضة لدعم المعايير الشاملة والحقوق العالمية، ومتطلبات حماية السيادة. واشترك أطراف المجتمع المدني في الأمم المتحدة يمكن أن يخفف من حدة سياسات القوة، كما يمكن أن يخفف حدة التوترات بين حتميات العالمية والسيادة الوطنية.

ويجب أن ننظر بتمعن في الطبيعة المجهدة لعملية صنع القرار التوافقي التي كثيرا ما تعتمد على القاسم المشترك الأدنى. وربما يكون الممثلون لدى الأمم المتحدة بعيدين كل البعد عن المشاكل التي يكلفون بمعالجتها، وربما تكون زمالة الحياة الدبلوماسية قد خففت من حدة الحكم الانتقادي. والنقطة موضع النقاش هنا هي ما اذا كان علينا أن نوكل حل المشاكل العالمية للدبلوماسية الدولية وحدها، إذ أنه لا يبدو أن الدبلوماسية الدولية تعالج عامل الوقت الحاسم. فالشهور، إن لم تكن السنوات، تمضي قبل أن تنفذ الاتفاقات، بل وقبل أن يتوصل إليها عن طريق المفاوضات. وعلى سبيل المثال، فإن الدمار البيئي الذي يمكن أن يؤدي إلى تلوث خطير أو إزالة الأحراج أسرع من الإمكانية السياسية للحماية أو للتنفيذ. كما أنه يجب علينا ألا نسمح لأنفسنا أن نبحث عما يسمى بحلول داخل الأمم المتحدة لا يمكنها إلا أن تبقى على قوتنا ومستويات حياتنا كما هي عليه، في الوقت الذي نقرر فيه مصائر الآخرين وأسباب عيشهم.

وينبغي للأمم المتحدة أن تبدأ في وضع نفسها أمام الأمر الواقع وأن تدفع بالقضايا الحاسمة، ولا سيما الفقر والظلم الاجتماعي، إلى صدارة المناقشة العامة والوطنية. فما الذي يمكننا من ذلك؟ هناك حاجة ماسة إلى الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء على أن تلتزم بمبدأي الديمقراطية والمساءلة. وطبيعة الممارسة الديمقراطية اللازمة لهذه العملية تستند إلى المداولات والمشاورات

ويجب أن تبدأ عملية الإصلاح بإيجاد توافق سياسي في الآراء حول ما يجب أن تكون عليه الأمم المتحدة وما يمكن أن تضطلع به. فوضع استراتيجية متماسكة ومجدية للمستقبل، والولاية الأضيق نطاقا، وتخصيص الموارد، ووضع أولويات مبسطة، مقترنة بالقيادة المسؤولة والمهلمة، هي متطلبات هذه العملية للتوصل إلى أمم متحدة تتسم بالأهمية والحيوية بالنسبة للمستقبل.

وأحث جميع الدول الأعضاء، بكل تواضع، على اغتنام لحظة التغيير الهام هذه، وعلى صيغ هذه الفرصة بإرادة بناءة وبروح من التسامح والوفاق. وأتقدم بهذه المناشدة للأمانة العامة للأمم المتحدة أيضا، التي يفترى عليها ويساء تقديرها، وإن كانت هي التي تعتمد عليها بشدة العملية الحكومية الدولية. وأرى أنه لا يمكن إصلاح الأمم المتحدة بجدية وبحق إلا إذا اجتمعت الدول الأعضاء والأمانة العامة في مرحلة مبكرة لكي تقرر منطلقا مشتركا للإصلاح أو للاضطلاع بمبادرات رئيسية. ويجب أن نتعلم مما حدث مؤخرا، وإلا كانت الأمم المتحدة هي الضحية.

والأمم المتحدة، في نهاية المطاف، ليست حكومة عالمية. فهي رابطة من الدول اجتمعت لتجعل من الأمم المتحدة مؤسسة عالمية تخدم مصالح الجميع، متجاوزة الحكومات، ومستتية للقدرات الخلاقة من تنوع العالم ذاته. ويعتمد مصير الأمم المتحدة اعتمادا أساسيا على مدى استعداد أعضائها للاستثمار في منظمة قابلة للبقاء، وعلى القيم العالمية التي يجري التمسك بها تمسكا قويا. واليوم فإن المآسي ذات الأبعاد الهائلة تحدث عندما تتخلى الأمم المتحدة عن التصدي لاعتبارات القوة التي تفوض القيم العالمية. ولننظر في البوسنة وفي رواندا. إن المسؤولية تقع أساسا على عاتق الدول العظمى. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تكون أداة لسياسات القوة. كما أنه لا يمكن أن تديمها المصالح النبيلة والمبادئ السامية وحدها. فيجب علينا أن نتوصل إلى توازن حاسم.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠